

يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 12 ديسمبر 2018

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي يشير إلى عودة النمو في شهر نوفمبر

دبي، 12 ديسمبر، 2018:

أشارت بيانات شهر نوفمبر إلى تحسن أقوى في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط بدبي، ما يعكس زيادة سرعة توسع النشاط التجاري والأعمال الجديدة واستقرار التوظيف. وشهدت القطاعات الرئيسية الثلاثة جميعها زيادة في قوة الأداء، وشهد قطاع الإنشاءات أسرع نمو.

ارتفع مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب معدل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من مستوى شهر أكتوبر الأدنى في 31 شهرًا (52.5 نقطة) إلى 55.3 نقطة، وهي أعلى قراءة منذ شهر يونيو. وجاءت القراءة الأخيرة متسقة بشكل عام مع التوجه طويل الأمد منذ شهر يناير 2010. وبهذا تمتد مرحلة التوسع الحالية إلى 33 شهرًا.

كان قطاع الإنشاءات هو القطاع الأقوى أداءً في شهر نوفمبر (57.5 نقطة) يليه قطاع الجملة والتجزئة (55.4 نقطة) ثم قطاع السفر والسياحة (52.8 نقطة).

تشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط يشهد تراجعًا بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 نقطة إلى عدم حدوث تغيير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قالت **خديجة حق**، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:

"ارتفع مؤشر مراقبة حركة اقتصاد دبي إلى 55.3 نقطة في شهر نوفمبر، مرتفعًا بذلك عن 52.5 نقطة سجلها في شهر أكتوبر ومسجلًا أقوى قراءه له في خمسة أشهر، وهو ما يمثل تعافيًا بعد قراءة شهر أكتوبر التي كانت هي أدنى مستوى منذ شهر مارس 2016. ومع ذلك، فقد ظل المؤشر متواضعًا في ضوء متوسط عام 2017 (56.0 نقطة) وظل ضمن النقاط الضعيفة في سجل البيانات.

"شهد الإنتاج تحسنًا كبيرًا الشهر الماضي، حيث قفز من 56.5 إلى 61.1 نقطة. كما ازداد حجم الأعمال الجديدة بمعدل أسرع، مرتفعًا من 54.5 نقطة في شهر أكتوبر إلى 59.9 نقطة في شهر نوفمبر، إلا أن هذا يجري دعمه باستمرار تخفيض أسعار المنتجات من قبل الشركات، حيث انخفضت إلى 45.8 نقطة في شهر نوفمبر، وهي ثاني أدنى قراءة في ثمانية أعوام. في الوقت ذاته ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بمعدل أسرع، مسجلة زيادة من 52.1 نقطة في شهر أكتوبر إلى 54.1 نقطة الشهر الماضي. وبهذا تستمر زيادة الضغوط على هوامش أرباح الشركات. حقق معدل التوظيف عودة متواضعة إلى نطاق التوسع مسجلًا 50.2 نقطة الشهر الماضي، وذلك بعد شهرين متتاليين انخفض فيهما المؤشر عن 50.0 نقطة، إلا أن 2.9% فقط من الشركات المشاركة في الدراسة شهدوا زيادة في أعداد العاملين.

"كان قطاع الإنشاءات هو القطاع الأقوى أداءً الشهر الماضي، حيث قفز المؤشر الرئيسي من 55.5 إلى 57.5 نقطة. كما تحسن قطاع الجملة والتجزئة من 53.7 إلى 55.4 نقطة، في حين عاد قطاع السفر والسياحة إلى نطاق التوسع في شهر نوفمبر مسجلًا 52.8 نقطة، وذلك بعد أن سجل شهر أكتوبر قراءة متناقضة (49.6 نقطة). هذا وقد ظلت التوقعات التجارية على مستوى القطاعات الثلاثة مرتفعة، بالرغم من تراجع المؤشر الرئيسي بشكل طفيف من 87.1 إلى 84.9 نقطة."

النتائج الأساسية

- مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي يرتفع إلى أعلى مستوياته في خمسة أشهر مسجلاً 55.3 نقطة
- زيادة سرعة نمو الإنتاج والأعمال الجديدة، بقيادة قطاع الإنشاءات
- تراجع توقعات الإنتاج عن مستوى شهر أكتوبر القياسي المرتفع

النشاط التجاري والتوظيف

ازداد حجم الإنتاج بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط بأسرع وتيرة منذ شهر أغسطس، حيث أفادت بعض الشركات بتحسن أوضاع السوق ونجاح الأنشطة الترويجية. علاوة على ذلك، كان معدل التوسع أكبر مما هو مسجل في 2018 حتى الآن ومن المتوسط التاريخي للسلسلة (منذ شهر يناير 2010). وشهد قطاع الإنشاءات أسرع زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة. وأشارت بيانات شهر نوفمبر إلى استقرار توجه التوظيف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وجاء هذا بعد فقدان للوظائف بشكل طفيف على مدى شهرين. وأفادت شركات الإنشاءات بقوة زيادة أعداد العاملين.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي
يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

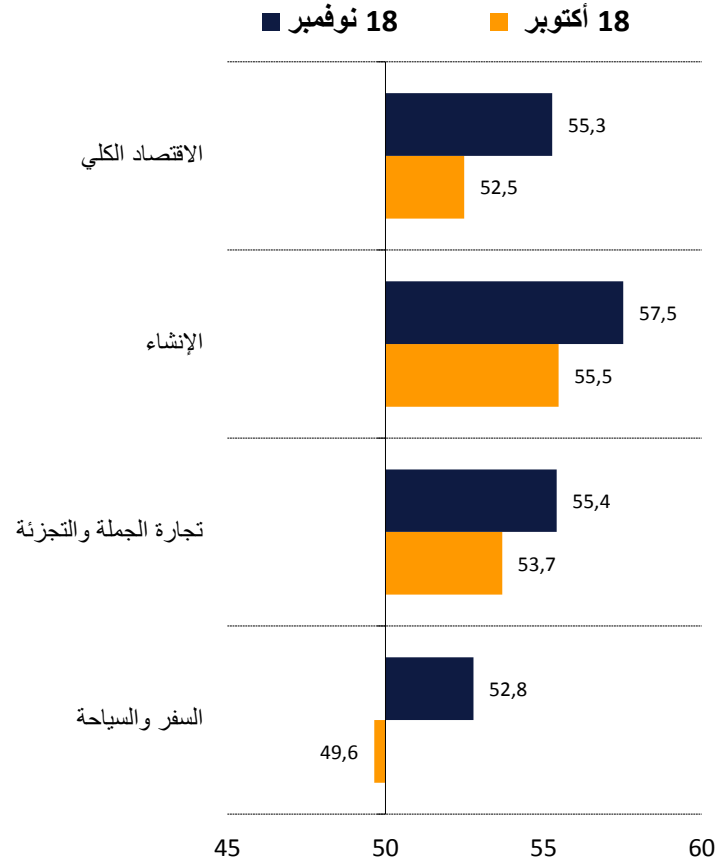
الأعمال الجديدة الواردة والتوقعات بخصوص النشاط التجاري

كانت هناك زيادة أخرى في الأعمال الجديدة الواردة في شهر نوفمبر، لتمدت بذلك مرحلة النمو الحالية إلى 33 شهرًا. ورغم ذلك، فقد تسارع معدل النمو منذ شهر أكتوبر الذي شهد أدنى معدل في عامين ونصف، وحقق أعلى معدلاته في خمسة أشهر. كما شهد قطاعا الإنشاءات والجملة والتجزئة زيادات ملحوظة، في حين استأنف قطاع السفر والسياحة نموه. وبالرغم من زيادة سرعة نمو الإنتاج والأعمال الجديدة، فقد تراجعت توقعات النمو في شهر نوفمبر عن مستوى شهر أكتوبر القياسي المرتفع. ومع ذلك، فقد ظلت مستوى الثقة مرتفعًا بشكل عام.

تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط الأسعار المفروضة

ارتفع متوسط أعباء التكلفة في شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط بدبي للشهر الثامن على التوالي في شهر نوفمبر. علاوة على ذلك، فقد تسارع معدل التضخم إلى أعلى مستوياته في سبعة أشهر. تراجعت أسعار المنتجات في شهر نوفمبر. علاوة على ذلك، كان معدل التراجع هو الأقوى منذ شهر فبراير 2016. وربطت بعض الشركات بين تراجع أسعار المبيعات والنشاط الترويجي.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع
يُنعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 16 يناير 2019 الساعة 08:15 ص
(بتوقيت دبي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +971-4-4507600
البريد الإلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44 207 260 2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي TM، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض تقرير المؤشر الاقتصادي لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي ايه اي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعده "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود"

#TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2018. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول حقوق الملكية الفكرية لمؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي إلى مجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير تعتبر. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.